

تقرير

أهالي الهرمل ضائعون بين «حانا» البلدية و«مانا» مؤسسة مياه البقاع

بلدة العاصي والـ 11 نبعا... عطشنا!

راهم حمية

بين «حانا» البلدية و«مانا» مؤسسة مياه البقاع، يعاني آلاف الهرملانيين ممن تعوم بلدتهم فوق خزان ضخم من المياه وتضم 11 نبعا، ونهراً هو الأغزر في لبنان، من انقطاع المياه منذ ثلاثة أعوام، لم يقدم أحد، لا من المجلس البلدي ولا من وزارة الموارد، رداً على شافياً على أسئلة الأهالي عن أسباب انقطاع المياه وتلوثها، وعن سوء تنفيذ مَد شبكة المياه التي تتفجر في الشوارع وتغيب عن المنازل، وعن غياب المراقبة والمحاسبة. فيما بقي تقاذف المسؤوليات بين البلدية ومؤسسة المياه هو السائد، قبل أن يتفاجم الأمر في الأسابيع الماضية إلى حد فرض تقنين قاس غير معلن، أدى إلى موجة غضب شعبي وإقامة خيم اعتصام أمام مبنى المجلس البلدي. الاعتصام بدأت فئات من إحدى سيدات الهرمل، بإضراب عن الطعام في خيمة نصبتها عند مدخل القصر البلدي أول من أمس. «تعبننا من الأسئلة عن غياب المياه من دون الحصول على إجابات، في وقت تغرق الطرقات بالمياه المتفجرة من الريغارات»، تقول علام لـ «الأخبار». وتضيف: «مش عارفين مين بيتحمل المسؤولية. ضعنا بين حجج البلدية بعدم صلاحيتها لمتابعة موضوع المياه وذرائع مؤسسة المياه بعدم وجود عدد كاف من الموظفين للإشراف على توزيع المياه، وعدم مؤازرة القوى الأمنية لهم في الجباية ورفع التعديت». واللائق، بحسب علام، أن مصلحة المياه اتصلت بها، وأخبرتها أن المياه وصلت إلى حي

المعالي الذي تقطن فيه، «وصار فيكي تعلقي إعتصامك. بدك تاكلي عنب أو تقتلي الناطور؟»، ليأتي الرد من علام بأن «الهرمل كلها يجب أن تاكل عنب، وما بدنا شي من الناطور غير هيك». كثيرون من أبناء الهرمل التحقوا منذ ليل الإثنين باعتصام علام، ونصبوا خيماً أمام مبنى البلدية، ووقعوا عريضة طالبوا فيها المسؤولين بالتحقيق في الإهمال وفي كيفية تنفيذ مشاريع الخزانات وشبكة المياه الجديدة وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المسؤولين. «أحباء الهرمل تعاني العطش رغم شبكة المياه الجديدة، وخزانات جمع المياه للضح في محلة رأس المال، والملايين التي تتحدث البلدية والمسؤولون عن صرفها، فاين ذهبت كل هذه الأموال إذا كانت المشاريع فاشلة؟» كما يقول علي الساحلي. الحامي فراس علام أوضح أن مشكلة المياه في الهرمل «ليست سوى نتيجة للإهمال والفساد في تنفيذ شبكة مياه الجديدة التي نفذت من دون مراقبة أو إشراف على الأعمال فيها، فنتج عن ذلك مشروع فاشل بامتياز، حيث تتفجر المياه في أكثر من 30 موقعا في المدينة عند تشغيل المياه فيها»، متسائلاً: «كيف استلمت البلدية ذلك المشروع؟». ويشير إلى ثلاثة خزانات جديدة نفذت فوق محلة نبع رأس المال، وتبين بعد تسلمها من قبل البلدية ووضعها قيد التشغيل أن المياه تتسرب منها. وهذا دليل على الإهمال وفساد الشركة المنفذة، علماً أن للبلدية حق المراقبة على التنفيذ والكشف قبل تسلم المشروع». ولفت إلى «أننا ضحية تنازع الصلاحيات

بين البلدية ومصلحة المياه، وعدم جدية الطرفين في معالجة المشكلة، وغياب الاهتمام من قبل السياسيين

مصلحة المياه لإحدى المعتصمات: جنبالك المي عالييت. ما بدك تاكلي عنب؟!

في الضغط على مؤسسة مياه البقاع للقيام بواجباتها وعلى البلدية لمراقبة حسن سير الأمور.

من الاعتصام امام المجلس البلدي (حيدر قانوه)



رئيس بلدية الهرمل صبحي صقر أوضح لـ «الأخبار» أن الشبكة الجديدة والخزانات الثلاثة «نفذت منذ 12 عاما تقريبا، ولم تستلمها وزارة الطاقة والموارد»، لافتاً إلى عقبات عدة واجهت إكمال المشروع، وبعدها تبين أن فيها شوائب عدة، «وجهننا كتباً عديدة لوزارة الموارد ومؤسسة مياه البقاع لاستلام المشاريع إلا أننا لم نلق أي تجاوب». وأشار صقر إلى أن البلدية سعت إلى إصلاح الخزانات الثلاثة، فتبين أن اثنين منها غير قابلين لإعادة التصليح نهائياً، فيما

أصلحنا الخزان الثالث ونستعمله مع خزانات أخرى بسعة 6000 متر مكعب لجمع المياه، قبل ضخها، وهي غير كافية لتوزيع المياه على كافة الأحياء». ومن العوائق أيضاً، بحسب صقر، التقنين الكهربائي وضعف الطاقة الكهربائية، «أفسارنا إلى تأمين مولد كهربائي من اتحاد بلديات الهرمل مع منظم كهربائي لتنظيم عملية الضخ». ولغت صقر إلى أن المدير العام لمؤسسة مياه البقاع مارون مسلم طلب من البلدية «تف يدها عن المياه. ولكن مع تقاعس المؤسسة سارنا إلى التدخل لتأمين المياه للأهالي، وتم تنفيذ وصلة غير منفذة في الشبكة بقيمة 50 مليون ليرة، وأجراء تصليحات دورية في أماكن مختلفة، ونحن نطالب بتلزم صيانة اطلال الشبكة إلى شركة متخصصة، وتأمين الإمكانات والأموال لدايرة مياه الشفة في الهرمل، وتأهيل الخزانات وخطوط الضخ ومحطة الضخ، على أن تلتزم مؤسسة مياه البقاع بتعهداتها لجهة استكمال الخطوط الرئيسية والفرعية للشبكة، مع إنجاز مشروع جر المياه من نبع العاصي لنبع رأس المال، ومطالبة وزراء ونواب المنطقة متابعة الملفات المتقدمة من قبل البلدية لوزارة الطاقة والموارد المائية والكهربائية». المعتصمون، في المقابل، أكدوا أنهم «غير مقتنعين بكل هذا الكلام لأن البلدية سلطة رقابية وليست جهة مطلوبة»، وعليه فإن الاعتصام الذي انتقل إلى أمام مبنى السرايا متواصل إلى حين معالجة مشكلة مياه الشفة في المدينة، ملوحن بخطوات تصعيدية في الأيام المقبلة.

متابعة

مطالب المدارس الخاصة

زيادة الأقساط أو نش المزيدي من المال العام

يصر أصحاب المدارس الخاصة على استكمال معركتهم لضم حقوق المعلمين أو نش المزيدي من الدعم على حساب المال العام... وإلا زيادة الأقساط حفاظاً على الأرباح والتهديد بإغلاق مدارس وتهدد طلابها كوسيلة من وسائل الضغط على الدولة. هذه هي خلاصة الموقف الذي أعلنه اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، أمس، كرد فعل على توقيع قانون سلسلة الرتب والرواتب

فائق الحاج

الأخير للقطاع الخاص في شباط 2012، إضافة للذين سدوا عن هذه الفترة سلفة غلاء المعيشة. - اعتبار قانون سلسلة الرتب والرواتب السابقة - تأجيل تطبيق الزيادات المقررة للمسة الدراسية المقبلة أو مساهمة الدولة في تغطية الزيادة على الأقساط في جميع المدارس الخاصة الناجمة عن الزيادات في الرواتب للعام الدراسي 2017 - 2018 وللسنة واحدة، بحجة أن القانون صدر عشية بداية العام الدراسي وجرى التعاقد مع المعلمين قبل 4 تموز. - فصل التشريع للمعلمين في القطاع

الخاص عن التشريع للمعلمين في القطاع العام لاختلاف أنظمة العمل في القطاعين وطريقة احتساب الرتب والرواتب فيهما. - إعادة كفاءة الدولة لصندوق التعويضات باعتبار أن قانون سلسلة الرتب والرواتب سيرتب زيادات كبيرة على رواتب المعلمين الداخليين في الملاك منذ أكثر من 30 سنة، وسيكبد الصندوق مبالغ غير محسوبة.

- المطالبة بإعادة النظر في مساهمة الدولة في كلفة التعليم في المدارس الخاصة. هذه المطالب التي تمثل مصالح أصحاب المدارس الخاصة تعد، في حال الأخذ بها، انقراضاً شاملاً على كل المكاسب التي حققها المعلمون، وتطرح بديلاً من ذلك زيادة الدعم المالي المباشر من خزينة الدولة. وقد توالى أعضاء الاتحاد على الكلام، غافلين عن أرباح كبيرة وغير مشروعة تتقاضاها مدارس «لا تتوخى الربح» ومعفاة من الضرائب. تحدت ممثل مدارس العرفان سامي أبو المنى، ورئيس اللجنة الأسقفية للمدارس الكاثوليكية المطران حنا رحمة، الذي قال «أتى القانون بما يخالف

تمنياتنا في المذكرات والدراسات التي قدمناها، وتم فرضه على القطاع الخاص وتلقينا اتهامات مغرضة وغير أخلاقية»، وعرض عضو الهيئة التنفيذية للأمانة العام للمدارس الكاثوليكية ليون كيلزي، نتائج دراسة أعدت في المدارس الكاثوليكية فقط، وأظهرت أن الزيادة على الأقساط ستتراوح بين 24% و49% إلا أن الأمين العام للمدارس الكاثوليكية

المطالبة باعتبار قانون السلسلة لاغياً لك الدرجات الاستثنائية

بطرس عازار رفض توزيع نسخة عن الدراسة، قائلاً إنها «ليست للنشر». ودعي بعض ممثلي لجان الأهل إلى المؤتمر الصحافي للإيحاء بتعاطفهم مع أصحاب المدارس، فأيد أحدهم مطالب اتحاد المؤسسات، فيما اعتبر آخر أن فصل التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص 'يحميناً جميعاً'.

قدم الداعوق طريقة حساب لزيادة الأقساط لا تستند إلى أي منطق علمي، إذ أشار إلى زيادة دنيا على

الأقساط تبلغ مليون ليرة عن كل تلميذ، لأن معدل زيادة راتب المعلم هو مليون ليرة، وهو مسؤول عن 14 تلميذاً، أي أن الكلفة السنوية تساوي مليون مضموراً بـ 14 شهراً (الراتب السنوي + الضمانات التي توازي شهرين). هذه الطريقة في حساب الكلفة تكشف حجم التحويل للمارس، إذ إن ميزانيات المدارس أكثر تعقيداً وشمولاً من مجرد حساب من هذا النوع، فضلاً عن أن هذه الميزانيات تنطوي على معدلات أرباح مرتفعة لا يجري أخذها بالحسبان بل تجري محاولة تكريسها خلافاً للقانون.

في معرض الرد على هذه الطريقة الحسابية، أوضحت لجان الأهل البديلة أن زيادة مليون ليرة يحصل عليها المعلم/ة ابتداءً من الدرجة 42 من 52 درجة، أي معلم ثانوي قبيل التقاعد، وعدد هؤلاء لا يتجاوز 2% من الأساتذة، أي أن معدل الزيادة الفعلي هو بين 400 ألف و600 ألف ليرة. كما أن الأستاذ مسؤول قانوناً عن 14 تلميذاً، أي معدل التلامذة في الشعبة الواحدة هو 22 أو 23، فهل هناك مدارس تضم الشعبة فيها 23 تلميذاً فقط؟ الشعبة في الواقع تضم بين 30 و40 تلميذاً/ة.